

استفض الوضوء والاى وان لم ينقد الى خارجه فلا يجزئ  
 كما في حشو الاحليل هذا الذي مضى كان في الخارج  
 من احد السبيلين اما الجسر الخارج من غير السبيلين  
 فهو جاز في تقاضى الطهارة ايضا عندنا على التفصيل  
 الذي سيذكره خلافا للشافعي وما لك وذلك كالقن والدم  
 ونحوها من الشح والصديد لما روي الدارقطني من  
 طريق ضعيف انه عليه السلام قال الوضوء من كل  
 دم سائل ورواه ابن عدي في الكامل من طريق اخر  
 وقال لا تعلمه الا من حديث احمد بن فروخ وهو  
 ممن لا يحتج بحديثه ولكنه يكتب انتهى لكن قال ابن  
 ابي حاتم في كتاب العلال قد كتبنا عنه ومجده عندنا  
 الصدوق وقد تأيد بحديث الثوري عما يشتهر جاءت  
 فاطمة بنت ابي جبيش اليه عليه السلام فقالت يا  
 رسول الله اني امرأة استخاضت فلا طهر فادع الصلاة  
 قال لا اما ذلك عرق وليست بالحبيضة فاذا اقبلت  
 الحبيضة فدعي الصلاة واذا ادبرت فاعسل غسل  
 الدم قال هشام بن عروة قال ابى ثم توضى لكل صلاة  
 حتى يجي ذلك الوقت فقول عليه السلام اما ذلك عرق  
 وفي بعض الروايات عرق مع امه لها بالتوضؤ لكل صلاة  
 اشارة الى ان الخروج دم العرق تأييدا في نقض الطهارة  
 واعترض بان لفظ توضى من كلام عروة ودفع بان الخطاب  
 لها هو النبي صلى الله عليه وسلم لاعرقة حتى يكون من  
 كلامه وانما هو ناقل لكلامه عليه السلام لها وقد رواه  
 الترمذي كذلك ولم يجاله على ذلك ولفظة توضى  
 لكل صلاة حتى يجي ذلك الوقت وصححه وروي ابن  
 ج

عن اسمعيل

عن اسمعيل بن عياش عن ابي جريح عن ابي ابي ليلى عن  
 عاتبة قال عليه السلام من اصاب في اورعاف او جلس  
 او مدي فليصرف فليتوضا ثم ليبن على صلاته  
 وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية الدارقطني في لسانه  
 على صلاة ما لم يتكلم واختلف في ابن عياش والحاصل  
 انه يخرج حديثه من طريق الشاميين لا الحجازيين  
 واخرجه البيهقي من حجة الدارقطني عن ابن جريح  
 عن ابيه عنه عليه السلام حره سلا وقال هذا هو الصحيح  
 ثم نقل عن الشافعي انه بتفدير الصحة يحل على غسل  
 الدم لا وضوء الصلاة ودفع بانه غير صحيح والابطلت  
 الصلاة فلم يجز البناء وابن عياش قد وثقه ابن  
 معين وزاد في الاسناد عن عاتبة والزيادة من الثقة  
 مضبوطة والمرسل عندنا وعند جمهور العلماء حجة وقد  
 اخرج ابوداود والترمذي والنسائي عن حسين بن العلم  
 بسنده عن معمر بن ابى طلحة عن ابى الترداء انه  
 عليه السلام فادع موقضا قال فلقيت نومان في مسجد  
 دمشق فذكرت ذلك له فقال صدق وانما صليت  
 عليه وضوءه قال الترمذي وهو اصح شيء في الباب  
 واعلمه الخصم بالاضطراب فان معمر رواه عن ابى  
 ابن ابي بكر عن يعيش بن خالد بن معمر بن ابى  
 الترداء ولم يذكر فيه الاوزاعي واجيب بان اضطرار  
 بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره قال ابن الجوزي  
 قال لا تؤثر قلت لاحمد قد اضطر بول في هذا الحديث  
 فقال قد جوده حسين المعلى وقد قال الحاكم هو على  
 شرطها واذ قد ثبت هذا عنه عليه الصلاة والسلام